Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 2, 2025
Page No: 217-240
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المصرفي: بالتطبيق على المصرف الإسلامي الليبي

صلاح الدين أغنية *
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Integration Between Accounting and Sharia Auditing and Its Impact on Banking Performance: Applied to The Libyan Islamic Bank

Salah Adeen Aghniah *
Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*Corresponding author drsalahagniah@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-04-14 تاريخ القبول: 2025-06-08 تاريخ النشر: 2025-06-17

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي، وذلك في ظل التوجه المتزايد نحو تطبيق مبادئ الحوكمة والامتثال في المؤسسات المالية الإسلامية، وتنبع أهمية البحث من الدور المحوري الذي يلعبه كل من التدقيق المحاسبي، الذي يركز على ضبط المعاملات المالية وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية، والتدقيق الشرعي، الذي يركز على مدى التزام العمليات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، في تعزيز كفاءة وجودة الأداء المؤسسي للمصارف الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم تصميم الاستبانة لقياس وجهات نظر العاملين والمهتمين بالشأن المصرفي الإسلامي بشأن مساهمة التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في تطوير الأداء المصرفي، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من العاملين والإداريين والمختصين في القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا، وبلغ حجم العينة النهائية 220 استبيانًا صالحًا للتحليل الإحصائي. وقد استخدمت الدراسة عددًا من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، منها التحليل الوصفي لاستخلاص الاتجاهات العامة للمستجيبين، بالإضافة إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر متغيري التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على الأداء المصرفي، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية ودالة إحصائيًا بين تكامل التدقيقين وتحسين الأداء المصرفي، حيث بلغ معامل التحديد R^2 نحو 47%، ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من التغير في الأداء المصرفي يمكن تفسيرها من خلال التدقيق المحاسبي والشرعي. كما توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة تعزيز التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي داخل المصارف الإسلامية، والعمل على تحديث النظم التكنولوجية الرقابية، وتكثيف برامج التدريب والتأهيل للكوادر التدقيقية بما يواكب التحديات المعاصرة في بيئة العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، التدقيق الشرعي، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، الأداء المصرفي، المصرف الإسلامي الليبي.

Abstract:
This research aims to examine the impact of integrating accounting and Sharia auditing on improving banking performance at the Islamic Libyan Bank, in light of the growing trend toward implementing governance and compliance principles in Islamic financial institutions. The importance of the research stems from the pivotal role played by both accounting auditing, which focuses on controlling financial transactions and ensuring compliance with accounting standards, and Sharia auditing, which focuses on the extent to which banking operations comply with Islamic Sharia provisions. These roles enhance the efficiency and quality of institutional performance in Islamic banks. The study relied on a descriptive-analytical approach, using a questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire was

designed to gauge the views of those working in and interested in Islamic banking regarding the contribution of accounting and Sharia auditing to improving banking performance. The questionnaire was distributed to a random sample of employees, administrators, and specialists in the Islamic banking sector in Libya. The final sample size was 220 questionnaires, suitable for statistical analysis. The study used several statistical methods to analyse the data, including descriptive analysis to extract respondents' general trends, as well as a simple linear regression test to measure the impact of accounting and Sharia audit variables on banking performance. The results revealed a strong, statistically significant positive relationship between the integration of the two audits and improved banking performance. The coefficient of determination, R^2, reached approximately 47%, indicating that a significant proportion of the change in banking performance can be explained by accounting and Sharia auditing. The researcher reached a set of recommendations, most notably the need to enhance integration between accounting and Sharia auditing within Islamic banks, work to modernize regulatory technology systems, and intensify training and qualification programs for audit personnel to keep pace with contemporary challenges in the Islamic banking environment.

Keywords: Accounting audit, Sharia audit, integration between accounting audit and Sharia audit, banking performance, Libyan Islamic Bank.

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي، برزت الحاجة إلى تطوير آليات الرقابة والتدقيق لضمان الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية على حد سواء، ويُعد التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي من أهم الأدوات الرقابية التي تعزز الشفافية والمصداقية وتحافظ على ثقة أصحاب المصلحة، وخاصة في المؤسسات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية[1]. ويُطرح هنا تساؤل جوهري حول مدى التكامل بين هذين النوعين من التدقيق، وكيف يمكن لهذا التكامل أن يسهم في تحسين الأداء المصرفي، خاصة في بيئة تتسم بالتعقيد والتحديات التنظيمية كالسوق الليبي.

يُعنى التدقيق المحاسبي بالتحقق من صحة السجلات المالية وسلامة الإجراءات المتبعة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المعتمدة محلياً، بينما يركز التدقيق الشرعي على مدى توافق العمليات والمنتجات المصرفية مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم اختلاف طبيعة كل منهما، إلا أن التكامل بينهما يمكن أن يحقق قيمة مضافة للمصارف الإسلامية، من خلال توفير رقابة شاملة تغطي الجوانب المالية والشرعية، وتدعم عملية اتخاذ القرار وتعزز من كفاءة الأداء المؤسسي[2].

تواجه المصارف الإسلامية الليبية عدداً من التحديات في مجال الحوكمة والرقابة، بما في ذلك ضعف البنية التحتية التنظيمية، وقلة الكوادر المؤهلة في مجال التدقيق الشرعي، وغياب التنسيق الفعال بين وحدات التدقيق المختلفة. لذا فإن دراسة واقع التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في المصرف الإسلامي الليبي يُعد خطوة مهمة لفهم مدى نضج النظام الرقابي القائم، والكشف عن أوجه القصور والفرص الممكنة لتعزيز الأداء.

يهدف هذا البحث إلى استقصاء العلاقة بين التدقيق المحاسبي والشرعي في المصرف الإسلامي الليبي، وتحليل مستوى التنسيق بينهما، وتقييم أثر ذلك على الأداء المصرفي من حيث الكفاءة، الالتزام، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما يسعى إلى تقديم توصيات عملية لتحسين مستوى التكامل الرقابي بما يواكب متطلبات الشفافية والامتثال الشرعي والمحاسبي.

إن اختيار المصرف الإسلامي الليبي كنموذج تطبيقي ينبع من كونه إحدى المؤسسات المصرفية الرائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، ويمثل حالة واقعية يمكن من خلالها استكشاف أبعاد التكامل التدقيقي وآثاره العملية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إسهامها في سد الفجوة المعرفية حول موضوع نادراً ما تناولته الأدبيات العربية بشكل تطبيقي في السياق الليبي، فضلاً عن مساهمتها في دعم متخذي القرار في تحسين السياسات الرقابية والحوكمة الشرعية والمحاسبية.

مشكلة البحث:

في ظل تنامي العمل المصرفي الإسلامي في العالم العربي، يُعد الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية ركيزة أساسية لتحقيق الثقة والمصداقية في الأنشطة المالية، ويتميز هذا النوع من المصارف – كالمصرف الإسلامي الليبي – بضرورة توافق عملياته ليس فقط مع معايير المحاسبة والرقابة المالية، بل أيضًا مع الضوابط الشرعية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تكامل فعال بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، وذلك لضمان سلامة العمليات المصرفية من جهة، ومواءمتها مع مقاصد الشريعة من جهة أخرى[3].

([1]) Ajili, H., & Bouri, A. (2018). Assessing the moderating effect of Shariah Board on the relationship between financial performance and accounting disclosure. Managerial Finance, 44(5), 570-589..

([2]) Al Samara, M. F., Al Ali, O. A., & Afeef, J. H. A. (2019). The impact of external Shari'ah auditing on the efficiency of Jordanian Islamic banks performance. International Journal of Business and Management, 14(5), 183-191.

([3]) Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025). The Effect of Improving Risk Management as a Mediator Variable in the Relationship between the Modern Approach to Internal Auditing and Competitive

ورغم الأهمية المتزايدة لهذا التكامل إلا أن الدراسات السابقة تشير إلى أن العلاقة بين نوعي التدقيق لا تزال تعاني من ضعف التنسيق أو عدم التكامل الكافي في بعض المصارف الإسلامية، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث تباين في نتائج الرقابة، أو ضعف في جودة التقارير، أو بطء في اتخاذ القرارات الرقابية، وبالتالي التأثير سلبًا على كفاءة الأداء المصرفي ورضا المتعاملين.

تزداد أهمية هذه الإشكالية عند النظر إلى التجربة الليبية، حيث ما يزال القطاع المصرفي الإسلامي في مرحلة من التطور والتأقلم مع المتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية والإقليمية. ويُعد المصرف الإسلامي الليبي نموذجًا مهمًا لدراسة هذه العلاقة، نظرًا لاعتماده الواضح على هيئة رقابة شرعية داخلية، إضافة إلى تطبيقه لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وفي ضوء ما سبق تتمثل **مشكلة الدراسة** في محاولة الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يُسهم التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي؟

ويُشتق من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. إلى أي مدى يُسهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي؟
2. إلى أي مدى يُسهم التدقيق الشرعي في تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي؟
3. إلى أي مدى يُسهم التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فيما يلي:

"قياس مدى إسهام التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي".

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة العلاقة بين التدقيق المحاسبي وتحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.
2. دراسة العلاقة بين التدقيق الشرعي وتحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.
3. دراسة التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

أهمية البحث:

✓ **الأهمية العلمية:**

يمثل هذا البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات العلمية في مجال التدقيق في المصارف الإسلامية، من خلال تسليط الضوء على العلاقة التفاعلية بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، وهي علاقة غالبًا ما تُدرس بشكل منفصل في كثير من الدراسات، إذ يعالج البحث فجوة معرفية تتعلق بمدى التكامل الوظيفي والتنسيقي بين هذين النوعين من التدقيق، وتأثير هذا التكامل على الأداء المؤسسي، لا سيما في السياقات الإسلامية والعربية، كما يسهم البحث في إثراء النقاش العلمي حول مدى فعالية النماذج الرقابية الحالية في البنوك الإسلامية، ويربط ذلك بنتائج ملموسة تتعلق بالأداء المالي والتشغيلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الدراسة على المصرف الإسلامي الليبي يمنحها بُعدًا تطبيقيًا مهمًا ضمن بيئة مصرفية ناشئة تتسم بخصوصيات قانونية واقتصادية، مما يضيف بُعدًا تجريبيًا للدراسات السابقة التي غالبًا ما ركزت على دول الخليج أو ماليزيا. كما يستند البحث إلى معايير مرجعية معترف بها مثل معاييرAAOIFI ، مما يعزز قابليته للمقارنة والتعميم الأكاديمي.

✓ **الأهمية العملية (التطبيقية):**

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يقدم أدوات ورؤى تطبيقية يمكن أن تُستخدم في تحسين أداء المصارف الإسلامية، لاسيما من خلال تعزيز فعالية الرقابة الداخلية والتنسيق بين دوائر التدقيق المختلفة. ويمكن للنتائج المتوقعة أن تساهم في تطوير آليات التكامل بين المدقق الشرعي والمدقق المحاسبي داخل المصرف الإسلامي الليبي، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير الرقابية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين.

كما أن هذا البحث يزود صنّاع القرار في القطاع المصرفي الليبي بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ، تُمكنهم من مواجهة التحديات المتعلقة بتعدد جهات الرقابة وازدواجية المسؤوليات، مع الحفاظ على الالتزام الشرعي والكفاءة المالية في آنٍ واحد. ومن ثم، يمكن أن يشكل هذا البحث أساسًا لتطوير سياسات رقابية أكثر تكاملًا واستدامة، تعزز من تنافسية البنوك الإسلامية في السوق الليبي وأسواق المنطقة.

نموذج البحث:

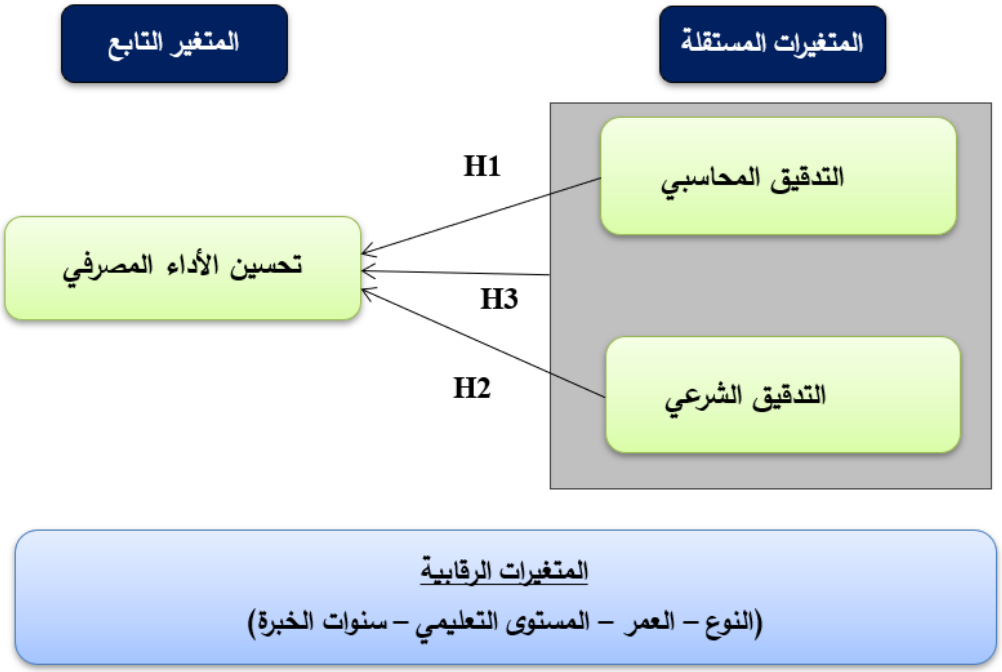

الشكل 1: نموذج البحث.

فروض البحث:

بناءً على مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافها فإنه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- **الفرض الرئيس الأول H1**: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.
- **الفرض الرئيس الثاني H2**: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.
- **الفرض الرئيس الثالث H3**: يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

الإطار النظري:

يشكّل الإطار النظري الركيزة الأساسية لفهم الخلفية العلمية والمنهجية التي يستند إليها هذا البحث، إذ يُعد بمثابة البنية الفكرية التي توضح المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بموضوع التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، وتفسر علاقتهما بالأداء المصرفي في المؤسسات المالية الإسلامية. كما يساعد هذا الإطار في تحديد الفرضيات، وتوجيه أدوات البحث، وربط النتائج بالتفسيرات النظرية المناسبة.

لقد تطور مفهوم التدقيق المحاسبي كأداة لضمان صحة وعدالة القوائم المالية والتحقق من مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية الدولية والإجراءات الرقابية، ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى توفير معلومات مالية دقيقة تسهم في ترشيد القرارات الاقتصادية للمستخدمين الخارجيين والداخليين، وفي السياق المصرفي، يمثل التدقيق المحاسبي آلية للحد من المخاطر المالية والتشغيلية، وضمان سلامة الأداء المالي والامتثال التنظيمي[4].

ومن ناحية أخرى، يُعتبر التدقيق الشرعي أحد الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية، ويستند إلى مرجعية الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويهدف إلى التأكد من أن جميع المعاملات المصرفية والمنتجات المالية متوافقة مع أحكام الفقه الإسلامي. ويُمارس هذا النوع من التدقيق عادةً من خلال هيئة رقابة شرعية داخلية أو لجان مستقلة، وتتمثل وظيفته في مراجعة العقود، والتحقق من فتاوى الهيئة الشرعية، وإبداء الرأي في مدى شرعية العمليات[5].

ورغم أن لكل من التدقيق المحاسبي والشرعي أهدافه وخصائصه المختلفة، إلا أن فعالية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية تعتمد بدرجة كبيرة على مدى تكامل وتنسيق الجهود بين هذين النوعين من التدقيق .فالتدقيق المحاسبي يركّز على الجوانب الكمية والإجرائية، بينما التدقيق الشرعي يعالج البعد القيمي والمعياري للعمليات المالية. ومن هنا، فإن وجود

([4]) Alam, M. K., Rahman, M. M., Runy, M. K., Adedeji, B. S., & Hassan, M. F. (2022). The influences of Shariah governance mechanisms on Islamic banks performance and Shariah compliance quality. Asian Journal of Accounting Research, 7(1), 2-16.

([5]) Alam, M. K., Rahman, M. M., Runy, M. K., Adedeji, B. S., & Hassan, M. F. (2022) .Previous reference.

فجوة أو ضعف في التنسيق بين الجهتين قد يؤدي إلى تضارب في التقييم، أو إغفال بعض المخاطر، أو ضعف في جودة التقارير النهائية، وهو ما ينعكس سلبًا على الأداء المصرفي الكلي.

وبناءً على ما تقدم سوف يتناول الباحث بشيء من التفصيل النقاط التالية:

أولًا: مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية:

يُعد التدقيق المحاسبي أحد أهم الأدوات الرقابية المستخدمة لضمان صحة ودقة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يتسم بحساسية عالية نتيجة تعامله المباشر مع أموال المودعين والمستثمرين، وفي سياق المصارف الإسلامية، يتخذ التدقيق المحاسبي أهمية خاصة، نظرًا لخصوصية طبيعة العمليات المالية التي تعتمد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المضاربة، والمرابحة، والإجارة، والمشاركة، وغيرها، والتي تتطلب معالجة محاسبية دقيقة ومختلفة عن المعالجة التقليدية في المصارف التجارية.

ويُعرف التدقيق المحاسبي بأنه "عملية منظمة لفحص وتقييم السجلات والتقارير والقوائم المالية للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها ومدى تمثيل هذه القوائم للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة"[6]. وفي المصارف الإسلامية، يتم التدقيق بناءً على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة AAOIFI، والتي تراعي الخصوصية الشرعية والمحاسبية لهذا النوع من المؤسسات.

تكمن أهمية التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية في دوره المحوري في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يضمن للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية أن التقارير المالية تعكس الوضع الحقيقي للمصرف، كما يساعد في كشف الأخطاء والانحرافات المالية أو التلاعب المحاسبي إن وُجد، ما يُسهم في تحسين جودة اتخاذ القرار من قبل الإدارة العليا والجهات التنظيمية[7].

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم التدقيق المحاسبي في تعزيز الثقة بين المصرف وأصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء، المستثمرين، الجهات الرقابية، والهيئات الشرعية، وذلك من خلال التأكيد على أن المعاملات المالية تتم وفقًا للمعايير المهنية وبما يحقق العدالة والإنصاف، كما يُعد أداة وقائية للحد من المخاطر المالية والمصرفية، بما فيها مخاطر السيولة والائتمان والامتثال، وفي ضوء البيئة التنظيمية المتغيرة وتزايد التحديات في القطاع المصرفي الإسلامي، أصبح التدقيق المحاسبي ضرورة استراتيجية لضمان الاستدامة المالية والامتثال القانوني والشرعي في آنٍ واحد، مما يعزز مكانة المصرف في الأسواق المحلية والدولية[8].

ثانيًا: أهداف وخصائص التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية

يُعد التدقيق المحاسبي من الوظائف الأساسية في المنظومة الرقابية لأي مؤسسة مالية، وتزداد أهميته في **المصارف الإسلامية** نظرًا لطبيعة أنشطتها المعقدة التي تجمع بين الجوانب المالية والتشريعية. ويهدف التدقيق المحاسبي في هذا السياق إلى التحقق من **صحة ودقة البيانات المالية**، ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية، والمساعدة في تحسين كفاءة العمليات وضبط المخاطر، وتتمثل **أهداف التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية فيما يلي[9]:**

1. **التحقق من عدالة القوائم المالية**: يهدف التدقيق إلى التأكد من أن القوائم المالية للمصرف تُعبر بصدق وشفافية عن المركز المالي ونتائج الأعمال وفقًا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعايير الدولية عند الاقتضاء.
2. **ضمان الامتثال للأنظمة والسياسات**: يسعى المدقق المحاسبي إلى التأكد من أن العمليات المحاسبية والإدارية في المصرف تجري بما يتوافق مع اللوائح الداخلية والأنظمة المحلية، ومع السياسات المالية المعتمدة من قبل الإدارة ومجلس الإدارة.
3. **كشف ومنع الأخطاء والانحرافات**: من خلال الفحص والتحليل، يساعد التدقيق المحاسبي على اكتشاف الأخطاء المالية أو المخالفات المحتملة مثل التلاعب في الحسابات أو سوء استخدام الأصول، بما يعزز النزاهة والشفافية.
4. **تقييم كفاءة النظام الرقابي الداخلي**: يساهم المدقق في تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وقدرته على حماية أصول المصرف وتقليل المخاطر المالية.
5. **دعم متخذي القرار**: يوفر التدقيق المحاسبي معلومات موثوقة للإدارة ومجلس الإدارة تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية وإدارية رشيدة، وتعزز من ثقة المساهمين والمتعاملين مع المصرف.

([6]) Djenawa, A. R., Irafahmi, D. T., & Juliardi, D. (2025). The Effect of Management Accounting System and Internal Control on Bank Financial Performance with Banking Regulation as a Moderating Variable: Study on Bank Syariah Indonesia (BSI) East Java. Journal of Finance and Business Digital, 4(1), 49-60.

([7]) Djenawa, A. R., Irafahmi, D. T., & Juliardi, D. (2025). Previous reference

([8]) Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025). The Effect of Improving Risk Management as a Mediator Variable in the Relationship between the Modern Approach to Internal Auditing and Competitive Advantage: A Study in Yemeni Islamic Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 15(2), 163.

([9]) Karim, M. R., & Shetu, S. A. (2020). Shariah audit in Islamic Financial Institutions (IFIs): a literature review. BUFT Journal of Business & Economics (BJBE), 1, 45-66.

وعلى الجانب الآخر؛ يُعد التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية عملية رقابية دقيقة تتميز بخصوصيات فريدة نابعة من طبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية نفسها، والتي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتبتعد عن التعاملات الربوية والممارسات المالية غير المشروعة، وعلى عكس المؤسسات المالية التقليدية تتطلب المصارف الإسلامية مقاربة تدقيقية مختلفة وتأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الجوانب المالية والفنية بل أيضًا الأبعاد الشرعية التي تحكم طبيعة العقود والمعاملات.

ومن هنا، فإن خصائص التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية تتجاوز الجوانب التقليدية للتدقيق المالي، لتشمل جوانب تتعلق بالامتثال للمعايير الشرعية، والرقابة على كيفية تطبيق العقود الإسلامية، وضمان الشفافية والعدالة في توزيع الأرباح والمخاطر. هذه الخصائص تشكل الأساس الذي يُميز وظيفة التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية، وتفرض على المدققين امتلاك مهارات ومعارف مزدوجة تشمل المحاسبة المالية والفقه المالي الإسلامي، وفيما يلي أبرز خصائص التدقيق المحاسبي في البيئة المصرفية الإسلامية[10]:

أ. **الخصوصية الفقهية للمعاملات:** حيث تختلف طبيعة المعاملات في المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، مثل المرابحة، المشاركة، والمضاربة، وهو ما يتطلب من المدقق المحاسبي فهمًا دقيقًا لتطبيقاتها المحاسبية، وكذلك الالتزامات المرتبطة بها من منظور شرعي.

ب. **الاعتماد على المعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية**: على خلاف البنوك التقليدية التي تعتمد على معايير IFRSفقط، فإن التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية يرتكز أيضًا على معاييرAAOIFI ، التي تتضمن ضوابط خاصة بمشروعية العقود والعمليات.

ج. **التكامل مع التدقيق الشرعي:** لا يعمل التدقيق المحاسبي في المصارف الإسلامية بمعزل عن الرقابة الشرعية، بل يجب أن يكون هناك تنسيق بينه وبين الهيئة الشرعية للتأكد من أن الأرقام المالية تعكس واقعًا شرعيًا سليمًا.

د. **الالتزام بالشفافية والأمانة:** بما أن المصارف الإسلامية تهدف إلى تحقيق مبادئ العدالة وتجنب الربا والغرر، فإن المدقق المحاسبي يحمل مسؤولية أخلاقية ومهنية لضمان أن التقارير المالية لا تحتوي على أي تضليل أو تحريف.

ه. **الرقابة على توزيع الأرباح وفقًا للعقود الشرعية**: نظرًا لتعدد أطراف الاستثمار مثل حسابات المضاربة المطلقة والمشتركة، فإن من مهام التدقيق المحاسبي التأكد من عدالة توزيع الأرباح بين المصرف والمستثمرين وفق العقود المبرمة.

ثالثاً: مفهوم وأهمية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية:

يُعد التدقيق الشرعي أحد الركائز الجوهرية التي تميّز المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، حيث يستمد هذا النوع من الرقابة خصوصيته من الطبيعة المزدوجة التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تدمج بين الالتزام المالي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، فالمصرف الإسلامي لا يُقيم أداءه فقط على أساس الربحية والكفاءة، بل أيضاً على مدى التزامه بمبادئ الشريعة التي تحرّم الربا والغرر والممارسات غير الأخلاقية، ومن هنا ينبثق مفهوم التدقيق الشرعي باعتباره عملية رقابية متخصصة تهدف إلى التحقق من التزام العمليات المصرفية والمالية بضوابط الشريعة الإسلامية، كما تُقرها الهيئات الشرعية المعتمدة[11].

ويقوم التدقيق الشرعي من خلال فحص وتقييم العقود والسياسات والمنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، مع التأكد من مطابقتها للفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية الداخلية، إضافة إلى المعايير الشرعية المعتمدة من قبل جهات دولية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ويُنفَّذ هذا التدقيق عادةً من خلال قسم مستقل أو وحدة رقابة شرعية داخل المصرف، تكون لها صلاحيات مباشرة في رفع الملاحظات والتوصيات للإدارة العليا أو مجلس الإدارة[12].

كما تكمن أهمية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في أنه الضامن الأساسي لتحقيق الهدف الأسمى لهذا النوع من المصارف، وهو تقديم خدمات مالية متوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، بعيداً عن المعاملات الربوية أو الاستثمارات المحرمة، كما يسهم التدقيق الشرعي في تعزيز ثقة العملاء والمودعين والمستثمرين، خاصة أولئك الذين يختارون التعامل مع المصارف الإسلامية بدافع ديني وأخلاقي، فوجود نظام تدقيق شرعي فعّال يبعث برسالة قوية عن التزام المصرف بالضوابط الشرعية، ويعزز من مصداقيته ومكانته في السوق.

([10]) Khelassi, A., Ayad A, L., Halali, A., & Lutfi, B. M. (2024). The effect of external Shariah audit on the performance of Islamic banking: evidence from Bahrain and Oman. Journal of Islamic Marketing.

([11]) Khreis, I., Suleiman, M., Al-Omari, M. A., & Al-ahmed, S. (2025). The Role of Non-sharia Studies in Enhancing Performance Efficiency Among Members of Sharia Supervisory Boards and Islamic Auditors in Islamic Banks: A Case Study of Islamic Banks. In Intelligence-Driven Circular Economy: Regeneration Towards Sustainability and Social Responsibility—Volume 2 (pp. 547-562). Cham: Springer Nature Switzerland.

([12]) Minaryanti, A. A., & Mihajat, M. I. S. (2024). A systematic literature review on the role of sharia governance in improving financial performance in sharia banking. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 15(4), 553-568.

علاوة على ذلك، يلعب التدقيق الشرعي دوراً استراتيجياً في إدارة السمعة والمخاطر الشرعية، حيث إن وقوع مخالفات شرعية – وإن كانت غير مقصودة – قد يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء وإثارة الشبهات حول أداء المصرف، مما ينعكس سلباً على استقراره المالي واستمراريته، ولهذا فإن عملية التدقيق الشرعي ليست مجرد وظيفة رقابية شكلية، بل هي جزء لا يتجزأ من حوكمة المصارف الإسلامية، وتؤدي دورًا مكملًا للتدقيق المالي والمحاسبي في خلق بيئة رقابية متكاملة ومتوازنة، وعليه؛ فإن فعالية التدقيق الشرعي وجودته تمثل أحد المحددات الرئيسة لأداء المصرف الإسلامي واستدامته، خصوصاً في بيئات اقتصادية وتشريعية متغيرة مثل ليبيا، حيث تتطلب المرحلة الحالية تعزيز الأطر الرقابية لضمان النمو السليم للقطاع المصرفي الإسلامي[13].

رابعاً: أهداف وخصائص التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية:

يُعد التدقيق الشرعي أحد الأركان الجوهرية في البنية الرقابية للمصارف الإسلامية، إذ يتمحور دوره حول التحقق من توافق الأنشطة والمعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز مصداقية المصرف أمام العملاء والمجتمع ويضمن له الاستمرارية والشرعية في أنشطته، ويتميز التدقيق الشرعي عن التدقيق المحاسبي بكونه يركز على المحتوى والمضمون الشرعي للعمليات، وليس فقط على دقتها المالية أو التزامها بالمعايير المحاسبية[14].

يهدف التدقيق الشرعي بالدرجة الأولى إلى ضمان الالتزام الكامل بالتشريعات الإسلامية في جميع الأنشطة التي يمارسها المصرف، سواء كانت عقودًا تمويلية مثل المرابحة والمشاركة، أو استثمارية مثل المضاربة والإجارة، أو خدمات مالية مثل خطابات الضمان والتحويلات[15]، ويتم ذلك من خلال مراجعة العقود والسياسات والإجراءات المالية والتشغيلية للتأكد من مطابقتها للفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمصرف.

ولا يقتصر دور التدقيق الشرعي على الرقابة البَعدية بل يشمل أيضًا الرقابة الوقائية التي تهدف إلى منع الوقوع في المخالفات الشرعية قبل حدوثها، من خلال مراجعة المنتجات الجديدة والمقترحات المالية قبل اعتمادها أو طرحها في السوق، كما يعمل التدقيق الشرعي على تقديم التوصيات للإدارة حول كيفية تصحيح الانحرافات، أو تعديل الصيغ التمويلية بما يحقق الالتزام الشرعي دون الإضرار بالجدوى الاقتصادية.

ومن أبرز خصائص التدقيق الشرعي أنه يتمتع بطابع مزدوج: فقهي ورقابي فهو يستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئ الفقه الإسلامي، ويتطلب من القائمين عليه أن يكونوا مؤهلين علميًا في الفقه والمعاملات، إضافة إلى إلمامهم بالجوانب الفنية والمالية، كما أن التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية يجب أن يتمتع بالاستقلالية، ويُفضل أن يُمارَس من خلال وحدة أو إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، لضمان الحيادية والموضوعية في تقييم الالتزام الشرعي[16].

وتكمن خصوصية هذا النوع من التدقيق في كونه لا يكتفي بمراجعة النتيجة المالية، بل يُقيّم مدى مشروعية الوسيلة والطريقة التي تم بها تحقيق تلك النتيجة، فعلى سبيل المثال حتى لو حققت عملية تمويل أرباحًا مرتفعة فإنها قد تُعد غير مقبولة شرعًا إذا خالفت أحد الضوابط كوجود شرط ربوي أو عنصر غرر (جهالة)، ولذلك فإن التدقيق الشرعي يعزز البُعد الأخلاقي في العمل المصرفي ويُسهم في بناء الثقة لدى جمهور المتعاملين الذين يحرصون على الالتزام بتعاليم الشريعة في تعاملاتهم المالية[17].

علاوة على ذلك، يسهم التدقيق الشرعي في تحسين أداء المصرف من خلال تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر الشرعية، التي قد تؤدي إلى نزاعات قانونية أو فقدان ثقة العملاء، كما يُعتبر أداة مهمة في التنافسية بين المصارف الإسلامية، حيث إن قوة نظام التدقيق الشرعي وجودته أصبحت من معايير التقييم المعتمدة لدى المؤسسات الرقابية والمستثمرين.

خامساً: العلاقة التفاعلية بين التدقيق المحاسبي والشرعي ومجالات التكامل بينهما

تُعد العلاقة بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية علاقة تكاملية وليست تنافسية، حيث يضطلع كل منهما بدور مستقل من جهة، ومترابط من جهة أخرى، في سبيل تحقيق الحوكمة المالية والشرعية داخل المؤسسة المصرفية، فبينما يركّز التدقيق المحاسبي على صحة وسلامة البيانات المالية وامتثالها للمعايير المحاسبية، فإن التدقيق الشرعي يُعنى بالتأكد من توافق العمليات والمعاملات مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وفق ما تقره الهيئات الشرعية المعتمدة[18].

تتمثل العلاقة التفاعلية بين النوعين في أن التدقيق المحاسبي يوفر بيانات ومعلومات رقمية تُستخدم في التدقيق الشرعي للتحقق من شرعية العمليات، في حين يقدم التدقيق الشرعي ملاحظات وتوجيهات قد تُسهم في إعادة تصنيف بعض

([13]) Mishref, A. A., & Sa'ad, A. A. (2024). Review Of Literature On Shariah Governance And Audit In Islamic Banks. al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies, 33(3), 413-422.

([14]) Wijayanti, P., Mohamed, I. S., Daud, D., Apriyanti, H. W., Shodiq, M. J. F., & Khoiriyah, A. (2025). The integration of maqasid sharia principles on digital accounting information system in Indonesian Islamic microfinance. Journal of Islamic Accounting and Finance Research, 7(1), 107-126.

([15]) Wijayanti, P., Mohamed, I. S., Daud, D., Apriyanti, H. W., Shodiq, M. J. F., & Khoiriyah, A. (2025). Previous reference.

.

([16]) Minaryanti, A. A., & Mihajat, M. I. S. (2024). Previous reference.

([17]) Karim, M. R., & Shetu, S. A. (2020). Previous reference.

([18]) Djenawa, A. R., Irafahmi, D. T., & Juliardi, D. (2025). Previous reference

المعاملات أو تعديل معالجتها المحاسبية، بما يتوافق مع الرؤية الشرعية، وهذا التفاعل المتبادل يُنتج حلقة رقابية متكاملة تضمن أن المعاملات المصرفية ليست فقط سليمة من الناحية المحاسبية، ولكنها أيضًا مشروعة من الناحية الدينية، وهو ما يُعد مطلبًا أساسيًا في المصارف الإسلامية لكسب ثقة العملاء وتعزيز مصداقيتها[19].

وتتضح مجالات التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في عدة محاور عملية، فعلى سبيل المثال عند تدقيق عمليات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والإجارة، يقوم المدقق الشرعي بالتحقق من شرعية بنود العقد وتسلسل الإجراءات، بينما يتولى المدقق المحاسبي التأكد من التسجيل المحاسبي السليم ومطابقته للمعايير، وفي حال ظهرت ملاحظات شرعية بشأن تأخر في تملك السلعة أو تنفيذ صيغة البيع، يُعاد النظر في الطريقة المحاسبية المعتمدة بناءً على توصيات الهيئة الشرعية، وهكذا يتحقق التناغم بين الرؤيتين المحاسبية والشرعية[20].

علاوة على ذلك، يُسهم التكامل بين التدقيقين في تحقيق رقابة أكثر فاعلية على توزيع الأرباح والخسائر، وخاصة في صيغ المضاربة التي ترتبط بأموال العملاء، فالتدقيق المحاسبي يضمن دقة الاحتساب والمخصصات، بينما يضمن التدقيق الشرعي عدالة الأسس المعتمدة في التوزيع وتوافقها مع الاتفاقيات الشرعية، كما يُسهم التعاون بين الطرفين في تعزيز الشفافية والإفصاح، حيث يمكن للمدقق الشرعي أن يطالب بالإفصاح عن بعض البنود التي قد تُخفي شبهة شرعية، ويقوم المدقق المحاسبي بإدراجها بوضوح في القوائم أو الإيضاحات المالية[21].

ولا يمكن تجاهل أهمية التنسيق المؤسسي والإجرائي بين الفريقين التدقيقيين، إذ إن غياب التواصل أو ضعف الفهم المتبادل لطبيعة عمل كل طرف قد يؤدي إلى ازدواجية في العمل، أو تعارض في التوصيات، أو ضعف في الرقابة الكلية، ولذلك فإن من الضروري تطوير آليات تواصل واضحة، تشمل الاجتماعات الدورية بين المدققين، ومشاركة نتائج الفحص، وتوحيد بعض إجراءات الرقابة وفق سياسة تكاملية معتمدة من الإدارة العليا[22].

في النهاية، يظل التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي أحد أهم محددات جودة الحوكمة في المصارف الإسلامية، خاصة في ظل التحديات المعاصرة المتعلقة بالابتكار المالي الإسلامي وتعقيد المنتجات المصرفية، ومن خلال هذا التكامل، يمكن للمصارف الإسلامية أن توازن بين متطلبات الالتزام الشرعي والامتثال المالي، بما يعزز استدامتها وقدرتها على المنافسة والنمو.

الدراسات السابقة:

شهدت موضوعات التدقيق في المصارف الإسلامية اهتمامًا متزايدًا في الأبحاث الأكاديمية، سواء من ناحية التدقيق المحاسبي، التدقيق الشرعي، أو التكامل بينهما وأثره على الأداء المؤسسي، وفيما يلي عرض تفصيلي لأبرز هذه الدراسات مقسمة إلى دراسات عربية وأجنبية:

الدراسات العربية

في دراسة ميدانية أجراها **الزهراني (2018)** بعنوان **"**أثر التكامل بين الرقابة الشرعية والتدقيق المحاسبي على كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية**"**، حيث استخدم الباحث منهج دراسة الحالة وتحليل بيانات مالية لعدد من المصارف الإسلامية الكبرى، وأكدت الدراسة على أن التنسيق بين وحدات التدقيق الشرعي والمحسبي أدى إلى تحسن ملحوظ في جودة التقارير المالية، وتقليل المخاطر التشغيلية، مما انعكس إيجابًا على ربحية المصارف ورضا العملاء، كما أشار الزهراني إلى أن وجود لجنة شرعية نشطة ومتعاونة مع المدققين المحاسبين يسرّع من عملية التدقيق ويزيد من موثوقية الرقابة الداخلية[23].

وفي دراسة أجرتها **الطيب (2019)** بعنوان **"**التدقيق الشرعي ودوره في تعزيز الرقابة والحوكمة في المصارف الإسلامية المصرية**"**، أبرزت أهمية التكامل بين المدققين الشرعيين والمحسبيين في تحسين نظم الحوكمة المصرفية، مع التركيز على دور الهيئة الشرعية في دعم استقرار المصرف ورفع كفاءته التشغيلية، واستخدمت الدراسة أساليب المقابلات

([19]) Fuadi, F., Suhendar, S., Hanif, H., Malik, A., & Iryana, W. (2025). Evaluation of Financial and Maqasid Syariah Performance of Islamic Banks in Southeast Asia (2019–2023). Khazanah Sosial, 7(1), 86-104.

([20]) Fuad, Y. (2025). Shariah Governance and Financing Risk in Islamic Banks: A Conceptual Analysis. Islamic Micro Finance Journal, 2(1).

([21]) Purwanti, L., Triyuwono, I., Maski, G., Pusposari, D., Prakoso, A., & Ibrahim, M. (2025). The impact of ISO 31000 adoption on the performance of banking companies in Indonesia. Cogent Business & Management, 12(1), 2507222.

([22]) Mohd Zain, F. A., Wan Abdullah, W. A., Muhamad Nasir, M. N., & Hassan, M. F. (2025). Development of a comprehensive sustainability performance index for takaful operators: integrating Maqasid Al-Shariah and stakeholder perspectives. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.

([23]) الزهراني، أحمد. (2018). أثر التكامل بين الرقابة الشرعية والتدقيق المحاسبي على كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، 12(3)، 45-67.

النوعية مع مدققين وخبراء شرعيين، وخلصت إلى أن غياب التنسيق يقلل من فعالية التدقيق ويزيد من المخاطر الشرعية والمالية على حد سواء.[24]

أما دراسة **المنصوري وآخرون (2019)** التي تناولت تأثير التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق الداخلي على الحد من المخاطر في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث استخدم الباحثون منهج البحث الوصفي والتحليلي، وجمعوا بيانات عبر استبيانات موجهة إلى مدققي الحسابات الشرعيين والداخليين في ستة بنوك إسلامية أردنية. وأشارت النتائج إلى أن التعاون بين التدقيق الشرعي والتدقيق الداخلي يعزز الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالعمليات غير المتوافقة مع الشريعة، مما يساعد في الحفاظ على سمعة المصرف واستقراره المالي. كما أبرزت الدراسة أهمية تطوير آليات تبادل المعلومات والبيانات بين الفريقين لتجنب الازدواجية وتحقيق فاعلية أكبر في عمليات التدقيق[25].

أما دراسة **الحسيني وآخرون (2020)** التي تناولت أثر الرقابة الشرعية على الإفصاح المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، فقد أوضحت أن الرقابة الشرعية ليست فقط رقابة على مشروعية العمليات بل تلعب دورًا تكامليًا مع الرقابة المحاسبية في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية. وأكدت الدراسة من خلال تحليل استبيانات لخبراء رقابة شرعية ومحاسبين داخليين أن تعاون المدققين الشرعيين مع المحاسبين يساهم في رفع مستوى الامتثال للمعايير المحاسبية الإسلامية، ويعزز ثقة المستثمرين والمودعين[26].

وفي دراسة **العلي (2020)** قدم الباحث دراسة حالة للبنك الإسلامي اللبناني، حيث أجرى مقابلات معمقة مع أعضاء اللجنة الشرعية ومدققي الحسابات ودرس الوثائق المتعلقة بالرقابة الشرعية. وأوضح أن وجود نظام متكامل للتدقيق الشرعي والمحاسبي يقلل من فرص الانحرافات الشرعية والمالية، ويعزز من مستوى الامتثال لمعايير الرقابة الشرعية والمالية على حد سواء، كما أكد البحث أن التنسيق الفعّال يساهم في رفع مستوى الشفافية والمصداقية لدى العملاء والمساهمين، مما يدعم الأداء المالي والاستدامة المؤسسية.[27]

في دراسة ميدانية شاملة أعدها **النجدي (2021)** اعتمد الباحث على جمع بيانات كمية ونوعية من خلال مقابلات مع أعضاء الهيئات الشرعية ومدققي الحسابات في خمسة من أكبر البنوك الإسلامية بالإمارات، بالإضافة إلى تحليل تقارير الأداء المالي والحوكمة لتلك البنوك خلال الفترة 2016-2020. أظهرت النتائج أن وجود هيئة رقابة شرعية نشطة ومتكاملة مع التدقيق المحاسبي أدى إلى تحسينات ملموسة في جودة الإفصاح المالي، وتقليل الحالات المخالفة للشريعة الإسلامية، وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء. وأكد البحث أن التنسيق المستمر بين المدققين الشرعيين والمحاسبين الداخليين يسهل عملية التدقيق، ويضمن التحقق من توافق المنتجات والخدمات مع مبادئ الشريعة، مما ينعكس على رفع كفاءة الأداء المصرفي وتقليل المخاطر المالية والقانونية[28].

الدراسات الأجنبية

على المستوى الدولي، قدمت دراسة **Khan & Ahmad (2017)** تحليلاً عميقًا للدور المزدوج للتدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية الماليزية. اعتمدت الدراسة على بيانات مالية ومقابلات مع مدققين شرعيين ومدققين داخليين، وخلصت إلى أن التكامل بين نوعي التدقيق يعزز الامتثال للمعايير الشرعية والمحاسبية، كما يرفع من مستوى الثقة لدى العملاء ويقلل من المخاطر التشغيلية. وقد بينت الدراسة أهمية وجود آليات واضحة للتنسيق، وأن غيابها يؤدي إلى تعارض في القرارات وتأخير في إصدار التقارير[29].

([24]) الطيب، سامي. (2019). التدقيق الشرعي ودوره في تعزيز الرقابة والحوكمة في المصارف الإسلامية المصرية. مجلة الدراسات الإسلامية والمالية، 15(2)، 110-129.

([25]) المنصوري، علي، وصالح، ريم، وحمدان، ياسر. (2019). تأثير التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق الداخلي على الحد من المخاطر في المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية, 7(2), 101-120.

([26]) الحسيني، محمد، وعلي، خالد، وسالم، ريم. (2020). أثر الرقابة الشرعية على الإفصاح المالي في المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة الأردنية للإدارة المالية، 8(1)، 23-40.

([27]) العلي، فادي. (2020). التدقيق الشرعي كأداة لتعزيز الامتثال الشرعي والمالي في البنوك الإسلامية اللبنانية. مجلة الاقتصاد الإسلامي, 13(1), 87-105.

([28]) النجدي، خالد. (2021). دور الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة والشفافية في المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة. مجلة البحوث المالية والمصرفية الإماراتية, 10(4), 55-74.

([29]) Khan, T., & Ahmad, A. (2017). The Role of Shariah Audit in Islamic Banks: Evidence from Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 8(3), 233-252. https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2015-0008.

وفي دراسة **Dusuki (2018)** تم التركيز على دور الهيئات الشرعية وأثر الرقابة الشرعية والتدقيق المحاسبي في تعزيز أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. وأكد البحث على أن وجود تعاون وثيق بين المدققين الشرعيين والمحاسبين يعزز من قدرة البنوك على الابتكار المالي الشرعي، ويدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل[30].

أما دراسة **Srairi (2018)** فقد تناولت العلاقة بين التدقيق الشرعي والأداء المالي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما استخدم الباحث بيانات مالية مستمدة من التقارير السنوية لعشر بنوك إسلامية في الخليج، مع تطبيق نماذج تحليل الانحدار لدراسة تأثير مستوى الرقابة الشرعية على مؤشرات الأداء المالي، وأظهرت النتائج أن وجود هيئات شرعية فعالة تتعاون بشكل وثيق مع المدققين المحاسبيين يقلل من المخاطر التشغيلية والمالية، ويعزز من شفافية العمليات المالية، كما أشارت الدراسة إلى أن التنسيق بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي يسهم في تحسين سمعة البنك في السوق، مما يدعم زيادة أصوله ونموه المستدام[31].

كما تناولت دراسة **Hasan et al. (2019)** موضوع التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي وتأثيره على الحوكمة والشفافية في المصارف الإسلامية في باكستان. واستخدم الباحثون أدوات تحليل إحصائية متقدمة على عينة من البنوك الإسلامية، ووجدوا أن وجود لجنة شرعية فعالة وتعاون مستمر مع فريق التدقيق المحاسبي يرفع من جودة الإفصاح المالي، ويقلل من المخاطر القانونية والمالية، مما يدعم الأداء المصرفي بشكل إيجابي[32].

قدمت دراسة **Iqbal & Mirakhor (2019)** تحليلاً موسعاً للتكامل بين التدقيق المالي والتدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية، مع التركيز على القطاع المالي في باكستان وماليزيا. استخدم الباحثان منهج الدراسة المكتبية وتحليل المقابلات مع خبراء من الهيئات الشرعية والمحاسبين الماليين، واستعرضا التحديات التي تواجه هذا التكامل مثل نقص الكوادر المدربة، التعقيدات المرتبطة بالمنتجات المالية الإسلامية، وعدم وجود آليات موحدة للتنسيق بين الجهات الرقابية. أظهرت النتائج أن التعاون بين المدققين الشرعيين والمحاسبين الماليين يمكن أن يعزز من دقة التقارير المالية، ويقود إلى تحسين الحوكمة والامتثال الشرعي، لكنه يتطلب تطوير آليات عمل مشتركة وتدريب مستمر للكوادر[33].

وفي دراسة أخرى، قام الباحثان **Muneeza & Bakar (2020)** بتحليل تأثير التدقيق الشرعي على الحوكمة والأداء المالي للبنوك الإسلامية في ماليزيا. استند البحث إلى بيانات مالية مفصلة من عدة بنوك على مدار خمس سنوات، مع استخدام نماذج إحصائية لفحص العلاقة بين نشاط التدقيق الشرعي ومجموعة من مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ووجد البحث أن وجود لجنة شرعية نشطة ومتعاونة مع مدققي الحسابات يعزز من شفافية التقارير المالية، ويساهم في خفض مخاطر الالتزام الشرعي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الأداء المالي للبنك. كما أكدت الدراسة أن التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي يعزز من فعالية الحوكمة المؤسسية ويقلل من المخاطر التشغيلية[34].

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في المصارف الإسلامية، حيث ركزت معظمها على الدور الحيوي لهذا التكامل في تحسين جودة الرقابة والحوكمة، وتعزيز الأداء المالي وتقليل المخاطر التشغيلية والشرعية، ومن خلال هذه الدراسات، يتضح أن التنسيق الفعّال بين المدققين الشرعيين والمحسبيين يساهم بشكل كبير في رفع مستوى الشفافية المالية والامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يدعم ثقة العملاء والمستثمرين في البنوك الإسلامية، كما تناولت هذه الدراسات مجموعة متنوعة من البلدان العربية والإسلامية، مثل السعودية ومصر والأردن ولبنان والإمارات، بالإضافة إلى دول مثل ماليزيا وباكستان ودول مجلس التعاون الخليجي، مما يبرز أهمية الموضوع على نطاق واسع في القطاع المصرفي الإسلامي.

إلا أن هذه الدراسات غالبًا ما ركزت على التحليل النظري أو الدراسات الميدانية ضمن سياقات محددة، كما أن بعض الدراسات أظهرت وجود تحديات كبيرة تتعلق بنقص الكوادر المدربة والآليات غير الموحدة للتنسيق بين فرق التدقيق الشرعي والمحاسبي، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوات تطبيقية تحتاج إلى معالجة مستمرة، إضافة إلى ذلك فإن أغلب

([30]) Dusuki, A. W. (2018). Shariah Governance and Its Impact on Performance of Islamic Banks in GCC. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 11(2), 227-245. https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2017-0020.

([31]) Srairi, S. (2018). Shariah Audit and Bank Performance: Evidence from GCC Countries. Review of Financial Economics, 35, 87-96. https://doi.org/10.1016/j.rfe.2018.01.003.

([32]) Hasan, Z., Omar, N., & Abdullah, A. (2019). Integration of Shariah and Accounting Audit and Its Impact on Transparency and Governance in Islamic Banks in Pakistan. Journal of Islamic Finance, 8(1), 88-101. https://doi.org/10.12816/0050202.

([33]) Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2019). Financial and Shariah Auditing in Islamic Finance: Complementarities and Challenges. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(1), 102-117. https://doi.org/10.1108/JIABR-12-2017-0181.

([34]) Muneeza, A., & Bakar, N. A. (2020). The Impact of Shariah Audit on Corporate Governance and Financial Performance of Islamic Banks in Malaysia. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 13(2), 299-314. https://doi.org/10.1108/IMEFM-02-2019-0081

الدراسات ركزت على البنوك الكبرى والهيئات الرقابية الرسمية، بينما غابت دراسات موسعة تتناول البنوك متوسطة وصغيرة الحجم، أو تبحث بعمق في الجوانب التقنية والعملية للتكامل، مثل استخدام التكنولوجيا في تحسين عمليات التدقيق المشترك.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بمحاولة سد الثغرات التي أظهرتها الدراسات السابقة من خلال اعتماد منهجية بحثية شاملة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وتطبيقها على عينة متنوعة تمثل مختلف أحجام وأنواع المصارف الإسلامية في منطقة جغرافية أوسع، مع التركيز على دراسة آليات التنسيق والتكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في الواقع العملي. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر هذا التكامل ليس فقط على الأداء المالي والحوكمة، وإنما أيضًا على الجوانب التشغيلية والابتكارية في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وهو جانب لم تأخذ به أغلب الدراسات السابقة بعمق.

علاوة على ذلك، تولي الدراسة اهتمامًا خاصًا بالتحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه فرق التدقيق الشرعي والمحاسبي، وتبحث في سبل تفعيل دور التكنولوجيا الحديثة، مثل نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الرقابة الذكية، لدعم عملية التدقيق المتكامل، كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تساعد في تطوير بيئة تدقيق متجانسة تعزز من كفاءة العمل الرقابي، وتدعم استدامة المصارف الإسلامية في بيئة تنافسية متزايدة.

اختبار الفروض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

- **منهجية البحث:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعتبر من المناهج المناسبة جداً في مجال الدراسات المحاسبية والشرعية، وذلك لدراسة وتحليل التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي، جاءت هذه المنهجية ملائمة لطبيعة موضوع البحث، حيث تسمح من جهة بوصف الواقع الحالي لعمليات التدقيق الشرعي والمحاسبي في المصرف، ومن جهة أخرى تحليل العلاقة التفاعلية بينهما ومدى تأثير هذا التكامل على جودة الأداء المالي والرقابي.

- **حجم ومجتمع البحث:**

حجم البحث في هذه الدراسة تم تحديده بناءً على الحاجة إلى جمع بيانات كافية وتمثيلية من مجتمع البحث لتحقيق نتائج موثوقة ودقيقة. ولذلك، تم اختيار حجم عينة نهائية مكونة من 220 استبيان، ويتمثل مجتمع البحث في العاملين في المصرف الإسلامي الليبي، وبالأخص الأفراد المرتبطين مباشرة بعمليات التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، بالإضافة إلى الموظفين العاملين في أقسام الحوكمة والرقابة الداخلية والإدارة المالية. يشمل المجتمع مجموعة متنوعة من الخبرات المهنية والمستويات الوظيفية، مما يتيح فهماً شاملاً ودقيقاً لآليات التكامل بين التدقيقين وتأثيرها على الأداء المصرفي.

- **أداة البحث:**

تمثلت أداة البحث الأساسية في هذه الدراسة في الاستبانة المصممة بعناية لجمع البيانات الكمية من المشاركين في مجتمع البحث، وقد تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تغطي محاور متعددة، من بينها مستوى التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، وتأثير هذا التكامل على جودة الأداء المصرفي، بالإضافة إلى أسئلة تقيس وعي الموظفين بأدوار كل من المدقق الشرعي والمدقق المحاسبي، وقد تم تصميم الاستبانة بما يتماشى مع أهداف الدراسة، وجرى اختبارها مبدئيًا من خلال دراسة استطلاعية للتأكد من وضوح الأسئلة وملاءمتها، ما عزز من مصداقية الأداة وموثوقية البيانات التي تم جمعها لاحقًا من العينة النهائية.

- **مصادر جمع البيانات:**

- **المصادر الأولية**: يتم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية للبحث من أجل جمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث، وتستخدم الاستمارة كأداة للبحث لموائمتها موضوع البحث وقابليتها للتعميم، وقدرتها على خدمة أهداف البحث. ويتم تطوير الاستمارة وبناء فقراتها بالاستعانة بالدراسات السابقة والأبحاث والمقالات العلمية التي تتناول نفس متغيرات البحث.
- **المصادر الثانوية**: يتم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للبحث من الكتب والدوريات والدراسات السابقة، والبحوث العربية والإنجليزية المنشورة فيها، وكذلك المصادر الإلكترونية في مواقع الانترنت.

- **محاور البحث:**

يتضمن البحث 3 محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: أثر التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي: ويشتمل على 7 عبارات:

1. يساهم التدقيق المحاسبي المنتظم في تحسين جودة التقارير المالية داخل المصرف.
2. يساعد التدقيق المحاسبي في الكشف عن الأخطاء والانحرافات المالية بشكل مبكر.
3. يعزز التدقيق المحاسبي من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالمصرف الإسلامي الليبي.
4. يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية أثناء التدقيق إلى تحسين الأداء المؤسسي.
5. يسهم التدقيق المحاسبي في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات المصرفية.
6. يساعد التدقيق المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرار المالي داخل المصرف.
7. يعمل التدقيق المحاسبي على رفع مستوى الشفافية والمصداقية في الأداء المالي للمصرف.

المحور الثاني: أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي: ويشتمل على 7 عبارات:

1. يسهم التدقيق الشرعي في ضمان توافق العمليات المصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. يساعد وجود لجنة شرعية نشطة في تحسين مستوى الالتزام الشرعي داخل المصرف.
3. يؤدي التدقيق الشرعي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات غير المطابقة للشريعة.
4. يعزز التدقيق الشرعي من ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف.
5. يساهم التعاون بين المدققين الشرعيين والإدارات التنفيذية في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
6. يعمل التدقيق الشرعي على تحسين جودة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة.
7. يساهم التدقيق الشرعي في تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية داخل المصرف.

المحور الثالث: التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي: ويشتمل على 6 عبارات:

1. يسهم التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في تحسين جودة التقارير المالية والشرعية.
2. يؤدي التعاون بين المدققين المحاسبيين والشرعيين إلى تقليل المخاطر التشغيلية والشرعية في المصرف.
3. يعزز التكامل بين نوعي التدقيق من فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
4. يدعم التنسيق بين المدققين اتخاذ قرارات إدارية ومالية أكثر دقة وامتثالاً.
5. يساهم التكامل في تعزيز مستوى الشفافية والمصداقية أمام العملاء والمستثمرين.
6. يؤدي وجود آليات واضحة للتكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي إلى رفع كفاءة الأداء المصرفي بشكل عام.

- **الأساليب الإحصائية:**

تهدف عملية التحليل الإحصائي للبيانات إلى التحقق من جودة المقاييس المستخدمة للتعبير عن المتغير محل البحث، ويبدأ باختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استقصاء البحث، والاتساق الداخلي لدراسة العلاقة بين إجمالي البُعد بأبعاده الفرعية، وكذلك الإحصاء التحليلي متمثلاً في استخدام معامل ارتباط بيرسون، لقياس اتجاه العلاقة وقوتها، وأخيراً تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس اختبار فروض الدراسة.

- **تحليل الثقة:**

يندرج مفهوم الثقة إلى الدرجة التي يتمتع بها المقياس المستخدم في توفير نتائج متسقه في ظروف متنوعة ومستقلة لأسئلة متعددة ولكن لقياس نفس الخاصية أو الظاهرة محل الدراسة وباستخدام نفس مجموعة المستقصى منهم.

تعد طريقة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أكثر الطرق التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الثقة والثبات نظراً لأنها على درجة عالية من الدقة من حيث قدرتها على قياس التوافق أو الاتساق بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم، ويعمل هذا المقياس على قياس عدة معاملات ارتباط ثم حساب متوسطها الحسابي وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على ارتفاع درجة الثبات الخاصة بالاتساق الداخلي في عملية القياس للظاهرة محل الدراسة ويعد 0.80 ذو مستوى متميز من الثقة وكذلك يعد (0.50-0.60) مقبولاً في الدراسات الاستكشافية، ويتم تحديد المعامل الكلي للارتباط بين بنود المقياس Item Total Correlation وهو يشير إلى معامل ارتباط كل بند بالمعامل الإجمالي للارتباط بحيث يعكس كل عامل من العوامل قدرته على قياس الظاهرة محل الدراسة ومدى اتساقه مع غيره من باقي البنود في نفس الموضوع ويجب استبعاد البنود ذات معاملات الارتباط المنخفضة لإنها تدل على مستوى ثقة وثبات منخفض خاصة إذا كان العدد المستخدم منها لقياس موضوع محدد كبير نسبياً.

جدول (1) اختبار الثقة والثبات Cronbach's Alpha.

المتغيرات الكامنة	البنود	معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha	المعامل الكلي للارتباط
أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي	Q1	0.780	0.384
	Q2	0.762	0.463
	Q3	0.767	0.537
	Q4	0.758	0.518
	Q5	0.721	0.311
	Q6	0.803	0.581
	Q7	0.807	0.542
أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي	Q8	0.734	0.366
	Q9	0.772	0.333
	Q10	0.733	0.354
	Q11	0.812	0.477
	Q12	0.800	0.611
	Q13	0.798	0.477

0.433	0.701	Q14	
0.662	0.776	Q15	التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي
0.754	0.705	Q16	
0.621	0.787	Q17	
0.698	0.766	Q18	
0.699	0.792	Q19	
0.612	0.831	Q20	
0.770		**معامل كرونباخ ألفا الكلي Cronbach's Alpha**	

أظهرت نتائج اختبار الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ متوسط معامل كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة السبعة نحو (0.770)، وبالتالي يتضح أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع المتغيرات أعلى من 0.70 ومن ثم توجد درجة ثقة وثبات عالية، خاصة الاتساق الداخلي في عملية القياس للظاهرة محل البحث، كما يتضح أن معاملات الارتباط لجميع المتغيرات الكامنة تجاوزت الحد الأدنى المقبول؛ مما يشير إلى قوة وقدرة هذه البنود على قياس الخاصية موضوع القياس. وتعكس هذه النتيجة أن الأداة المستخدمة قادرة على قياس المتغيرات البحثية بدرجة موثوقية جيدة، مما يضفي مصداقية على التحليلات الإحصائية والاستنتاجات التي سيتم استخلاصها لاحقًا من البيانات.

- **توصيف عينة البحث:**

توصيف عينة البحث وفقًا للخصائص الديموغرافية للعينة كما يلي:

أولاً: النوع:

يوضح جدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع البحث وفقاً لمتغير النوع (الجنس)، حيث يتبين أن عدد الذكور بلغ 132 مشاركاً، أي ما نسبته 60% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث 88 مشاركة، بنسبة 40%. ويُظهر هذا التوزيع أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر في العينة المستهدفة، وهو ما قد يعكس طبيعة التوظيف في القطاع المصرفي الإسلامي الليبي، أو توجهات المشاركة في الاستبيان، مما قد يكون له دلالات على تمثيل النوع الاجتماعي في الإدارات ذات العلاقة بالتدقيق أو الوظائف المالية والشرعية في المصرف.

جدول رقم (2) تحليل أعداد ونسب مجتمع البحث وفقاً لمتغير النوع

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكور	132	%60
	إناث	88	%40
المجموع		220	%100

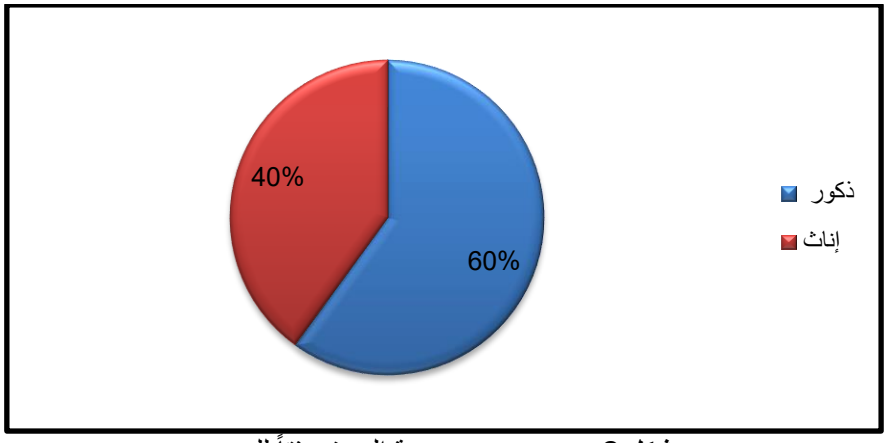

شكل 2: يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للنوع
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

ثانياً: متغير العمر:

يُوضح جدول رقم (3) التوزيع العمري لعينة البحث التي شملت 220 مشاركًا من العاملين في المصرف الإسلامي الليبي، حيث يُلاحظ أن الفئة العمرية من 26 إلى 36 سنة تشكل النسبة الأكبر من العينة بواقع 44.6% (98 فردًا)، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين ينتمون إلى فئة الشباب في مرحلة منتصف المسار المهني، وهي الفئة التي غالبًا ما تكون الأكثر نشاطًا وتفاعلًا في بيئة العمل المصرفي، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية من 37 إلى 47 سنة بنسبة 34.3%

(75 فردًا)، وهو ما يعكس تمثيلًا جيدًا للكوادر ذات الخبرة المتوسطة والعالية، أما الفئة العمرية 48 سنة فأكثر فقد شكّلت نسبة 12.5% (28 فردًا)، في حين أن الفئة الأصغر من 25 سنة فأقل بلغت نسبتها 8.6% (19 فردًا)، مما يشير إلى قلة تمثيل الموظفين الجدد أو حديثي التخرج، وهذا التوزيع يعكس تنوعًا معقولًا في أعمار المشاركين، ما يساهم في تعزيز مصداقية نتائج الدراسة، من خلال تمثيل وجهات نظر متعددة من مختلف المستويات العمرية والخبرات المهنية.

جدول رقم (3) توصيف عينة البحث وفقا لمتغير العمر

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة%
العمر	25 سنة فأقل	19	%8.6
	36-26 سنة	98	%44.6
	47-37 سنة	75	%34.3
	48 سنة فأكثر	28	%12.5
المجموع		**220**	**%100**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

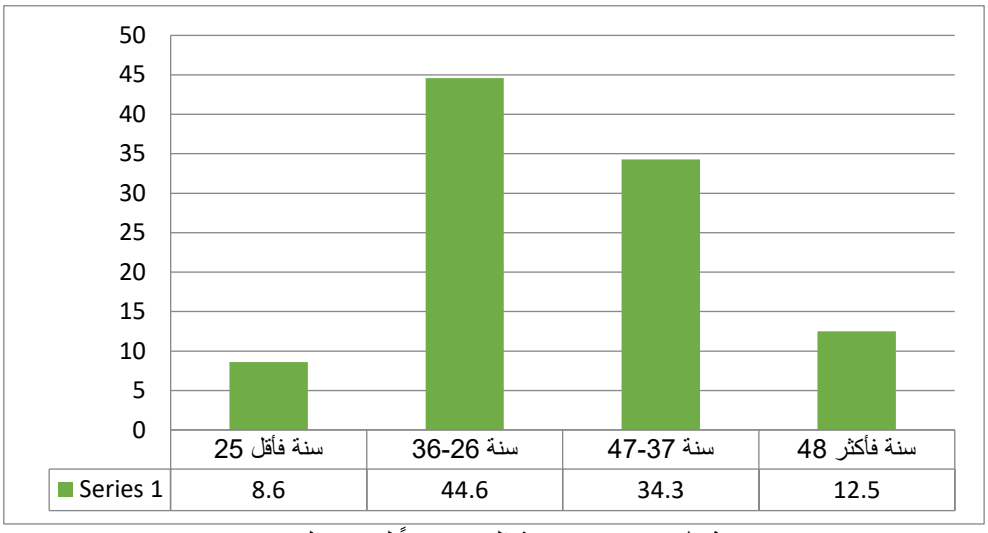

شكل 3: توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير العمر

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

ثالثاً: متغير المستوى التعليمي:

يوضح الجدول (4) التوزيع العددي والنسب المئوية لأفراد مجتمع البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث يتبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة بلغت 69.54% (153 فرداً)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين في الدراسة ينتمون إلى شريحة تعليمية جامعية، وهي الفئة الأوسع انتشاراً في بيئة العمل المصرفي، كما أظهرت النتائج أن 11.36% من العينة يحملون درجة الماجستير (25 فرداً)، وهي نسبة معتدلة تدل على وجود كفاءات أكاديمية متقدمة، أما حملة درجة الدكتوراه فكانوا الأقل تمثيلاً بنسبة 0.5% فقط (شخص واحد)، في حين بلغت نسبة المشاركين من فئة "أخرى" (كالثانوية أو الدبلوم) 18.63% (41 فرداً)، وهي نسبة تعكس وجود تنوع في المستويات التعليمية داخل المصرف، ويدل هذا التوزيع على أن العينة المدروسة تتمتع بتباين تعليمي ملحوظ، مما يعزز من مصداقية النتائج لكونها تعكس وجهات نظر من مستويات تعليمية متعددة.

جدول (4) تحليل أعداد ونسب لمجتمع البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة%
المستوى التعليمي	بكالوريوس	153	%69.54
	ماجستير	25	%11.36
	دكتوراه	1	%0.5
	أخرى	41	%18.63
المجموع		220	%100

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

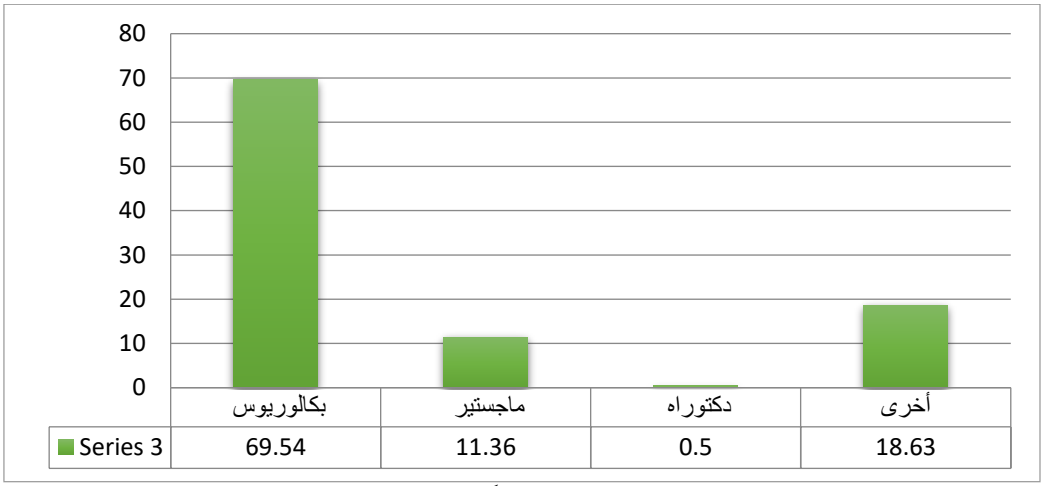

شكل 4: توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

رابعاً: متغير سنوات الخبرة:

يوضح جدول (5) توزيع أفراد مجتمع البحث في المصرف الإسلامي الليبي وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من المشاركين تتركز في فئة الذين تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 9 سنوات، إذ بلغ عددهم 117 موظفاً، وهو ما يمثل 53.2% من إجمالي العينة، ما يعكس أن شريحة كبيرة من المشاركين يمتلكون خبرة متوسطة تُعزز من قدرتهم على تقييم جوانب التدقيق المحاسبي والشرعي من واقع الممارسة العملية، تليها فئة من لديهم خبرة تتراوح بين 10 إلى 14 سنة بعدد 45 موظفاً، أي بنسبة 20.4%، مما يشير إلى وجود نسبة معتبرة من ذوي الخبرة المتقدمة، أما المشاركون الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات فقد بلغ عددهم 22 موظفاً فقط بنسبة 10%، في حين شكّل ذوو الخبرة 15 سنة فأكثر نسبة 16.4% بعدد 36 موظفاً، ويفيد هذا التوزيع بأن العينة شملت فئات متنوعة من حيث الخبرة، مما يعزز من شمولية النتائج وواقعيتها في تقييم أثر التدقيق المحاسبي والشرعي على الأداء المصرفي.

جدول (5): تحليل أعداد ونسب مجتمع البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	%10
	9 - 5	117	%53.2
	14-10	45	%20.4
	15 سنة فأكثر	36	%16.4
المجموع		220	**%100**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

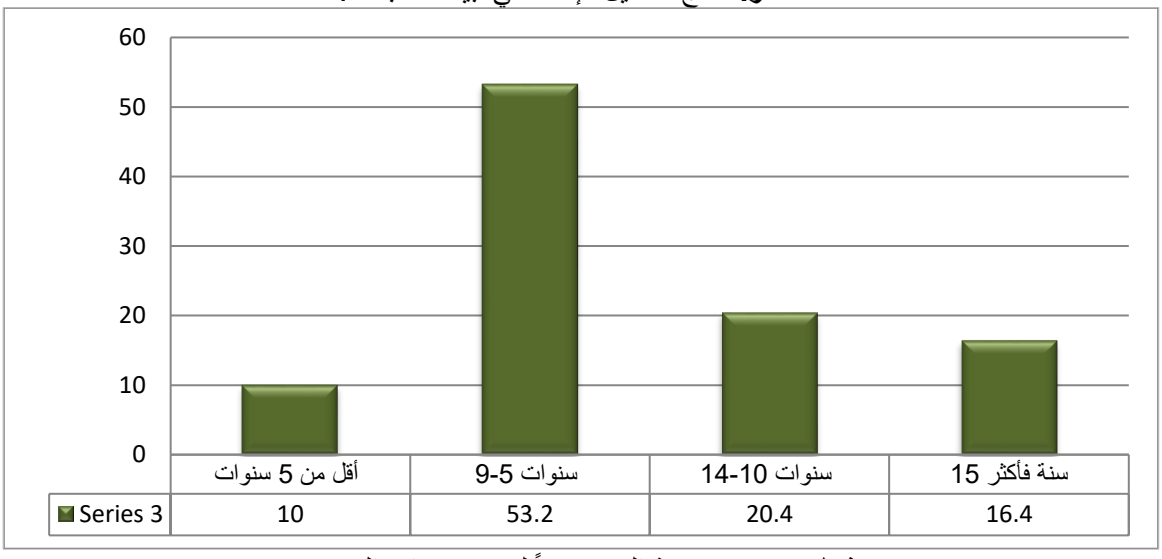

شكل 5: توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث.

- **الإحصاء الوصفي لمحاور البحث:**

فيما يلي نتناول المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات الدراسية، حيث يتضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك الأبعاد، العبارات التي حازت على أعلى درجات الأهمية، وأقل درجات الأهمية، وذلك وفقًا لاستجابات مفردات عينة البحث، ثم يتضح بالنسبة لكل بعد الاتجاه العام لاستجابات مفردات البحث، بالنظر إلى نسبة معامل الاختلاف، والتي معادلتها الآتي: (الانحراف المعياري÷ المتوسط الحسابي × 100)، طبقًا لأبعاد البحث **(التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي).**

وكلما قلت قيمة معامل الاختلاف كان أفضل، حيث إن هذا يدل على تجانس إجابات مفردات العينة، والعكس صحيح، ومن ثم فإن رقم 1 في الترتيب أقل اختلافًا أكثر اتفاقًا؛ لأنه أقل في التشتت النسبي في الآراء.

أولاً: أثر التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي، ويشتمل على 7 عبارات:

جدول 6: الإحصاء الوصفي لعبارات "أثر التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي" (ن=220).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يساهم التدقيق المحاسبي المنتظم في تحسين جودة التقارير المالية داخل المصرف.	4.30	0.85	3	مرتفع جداً
2	يساعد التدقيق المحاسبي في الكشف عن الأخطاء والانحرافات المالية بشكل مبكر.	4.25	0.88	4	مرتفع جداً
3	يعزز التدقيق المحاسبي من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالمصرف الإسلامي الليبي.	4.34	0.77	2	مرتفع جداً
4	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية أثناء التدقيق إلى تحسين الأداء المؤسسي.	4.38	0.76	1	مرتفع جداً
5	يسهم التدقيق المحاسبي في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات المصرفية.	4.21	0.89	5	مرتفع جداً
6	يساعد التدقيق المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرار المالي داخل المصرف.	3.93	0.98	7	مرتفع
7	يعمل التدقيق المحاسبي على رفع مستوى الشفافية والمصداقية في الأداء المالي للمصرف.	4.02	0.97	6	مرتفع
المتوسط العام		**4.20**	**0.87**	**مرتفع جدا**	

تشير النتائج الإحصائية إلى أن تقييم أفراد العينة لأثر التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي جاء مرتفعاً جداً بمتوسط حسابي كلي قدره (4.20) وانحراف معياري عام (0.87)، مما يدل على اتفاق قوي بين أفراد العينة على أهمية التدقيق المحاسبي في تعزيز الأداء المالي والإداري للمصرف.

وقد جاءت العبارة الرابعة: "يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية أثناء التدقيق إلى تحسين الأداء المؤسسي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.76)، مما يعكس إدراكاً عالياً من قبل المستجيبين بأهمية المعايير المحاسبية في تعزيز الجودة المؤسسية. تلتها في المرتبة الثانية العبارة الثالثة: "يعزز التدقيق المحاسبي من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالمصرف الإسلامي الليبي" بمتوسط (4.34)، وهو مؤشر واضح على الدور الرقابي الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي.

أما العبارة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فهي العبارة السادسة: "يساعد التدقيق المحاسبي في دعم عملية اتخاذ القرار المالي داخل المصرف" بمتوسط (3.93) وانحراف معياري (0.98)، إلا أن مستواها لا يزال ضمن فئة "مرتفع"، مما يدل على وجود إدراك جيد ولكن أقل نسبياً حول دور التدقيق المحاسبي في دعم القرارات المالية.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن للتدقيق المحاسبي دوراً محورياً في تحسين جودة العمل المصرفي، من حيث الشفافية، الرقابة، الالتزام بالمعايير، وتقليل المخاطر، وهي مؤشرات تعكس نضج البيئة التنظيمية والرقابية داخل المصرف الإسلامي الليبي من وجهة نظر العينة المستجيبة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي، ويشتمل على 7 عبارات:

جدول 7: الإحصاء الوصفي لعبارات "أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي " (ن=220).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يسهم التدقيق الشرعي في ضمان توافق العمليات المصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	4.00	0.97	7	مرتفع
2	يساعد وجود لجنة شرعية نشطة في تحسين مستوى الالتزام الشرعي داخل المصرف.	4.23	0.90	5	مرتفع جداً
3	يؤدي التدقيق الشرعي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات غير المطابقة للشريعة.	4.12	0.95	6	مرتفع
4	يعزز التدقيق الشرعي من ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف.	4.38	0.77	2	مرتفع جداً
5	يساهم التعاون بين المدققين الشرعيين والإدارات التنفيذية في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	4.33	0.85	3	مرتفع جداً
6	يعمل التدقيق الشرعي على تحسين جودة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة.	4.29	0.88	4	مرتفع جداً
7	يساهم التدقيق الشرعي في تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية داخل المصرف.	4.45	0.77	1	مرتفع جداً
المتوسط العام		**4.26**	**0.86**	**مرتفع جداً**	

يتضمن جدول (7) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات محور "أثر التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي"، والذي اشتمل على 7 عبارات تم تقييمها من قبل عينة البحث (ن = 220). وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب العبارات وفقاً لمستوى الموافقة عليها.

تشير نتائج الجدول إلى أن جميع العبارات جاءت بمستوى موافقة "مرتفع" إلى "مرتفع جداً"، ما يعكس اتفاقاً قوياً من قبل أفراد العينة على الدور الإيجابي للتدقيق الشرعي في دعم وتحسين الأداء المصرفي.

وقد جاءت العبارة "يساهم التدقيق الشرعي في تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية داخل المصرف" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.45 وانحراف معياري 0.77، مما يدل على إدراك عالٍ لأهمية الحوكمة والشفافية كأحد مخرجات التدقيق الشرعي. تلتها العبارة "يعزز التدقيق الشرعي من ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف" في المرتبة الثانية بمتوسط 4.38، وهو مؤشر على الدور الحيوي للتدقيق الشرعي في تعزيز المصداقية والسمعة المؤسسية.

أما العبارة ذات أقل متوسط حسابي فكانت "يسهم التدقيق الشرعي في ضمان توافق العمليات المصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" بمتوسط بلغ 4.00 وانحراف معياري 0.97، لكنها ظلت ضمن مستوى الموافقة "المرتفع"، مما يشير إلى وجود توافق نسبي على هذه الوظيفة الأساسية، وإن كانت بدرجة أقل مقارنة بالعبارات الأخرى.

بشكل عام، يظهر أن المتوسط العام للعبارات بلغ 4.26 بانحراف معياري قدره 0.86، وهو ما يمثل مستوى موافقة مرتفع جداً، مما يعكس إدراكاً إيجابياً ووعياً عالياً من قبل موظفي المصرف الإسلامي الليبي بأهمية التدقيق الشرعي في دعم الأداء المؤسسي، وتقليل المخاطر، وتحقيق الالتزام الشرعي، وتعزيز ثقة المتعاملين.

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لعبارات التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي، ويشتمل على 6 عبارات:

جدول 8: الإحصاء الوصفي لعبارات "التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي" (ن=220).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يسهم التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي في تحسين جودة التقارير المالية والشرعية.	4.17	0.76	1	مرتفع
2	يؤدي التعاون بين المدققين المحاسبيين والشرعيين إلى تقليل المخاطر التشغيلية والشرعية في المصرف.	4.17	0.78	2	مرتفع
3	يعزز التكامل بين نوعي التدقيق من فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.	4.09	0.91	4	مرتفع

4	يدعم التنسيق بين المدققين اتخاذ قرارات إدارية ومالية أكثر دقة وامتثالاً.	3.29	1.00	5	متوسط
5	يساهم التكامل في تعزيز مستوى الشفافية والمصداقية أمام العملاء والمستثمرين.	3.18	1.04	6	متوسط
6	يؤدي وجود آليات واضحة للتكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي إلى رفع كفاءة الأداء المصرفي بشكل عام.	4.12	0.89	3	مرتفع
المتوسط العام		**3.84**	**0.90**	**مرتفع**	

في ضوء نتائج الجدول (8) الذي يعرض الإحصاء الوصفي لعبارات محور "التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي"، يظهر أن المتوسط العام لكافة العبارات بلغ (3.84) بانحراف معياري قدره (0.90)، وهو ما يشير إلى مستوى موافقة مرتفع من قبل أفراد العينة، مما يعكس إدراكاً إيجابياً لدى المستجيبين لأهمية التكامل بين نوعي التدقيق في تحسين الأداء المصرفي.

وقد جاءت أعلى عبارة من حيث المتوسط الحسابي كل من العبارة (1) والعبارة (2) بمتوسط بلغ (4.17)، حيث أشارت الأولى إلى أن التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية والشرعية، فيما أكدت الثانية أن التعاون بين المدققين يقلل من المخاطر التشغيلية والشرعية، مما يدل على وعي أفراد العينة بأثر هذا التكامل في تعزيز الجوانب الرقابية والامتثال.

أما العبارة (6)، التي تؤكد على أهمية وجود آليات واضحة للتكامل في رفع كفاءة الأداء المصرفي، فقد حصلت على متوسط (4.12)، وجاءت في الترتيب الثالث، وهو ما يدعم الفرضية القائلة بأن التنسيق المؤسسي بين المدققين يرفع من فعالية أداء المصرف. في المقابل، جاءت العبارات (4) و(5) بأقل متوسطات حسابية بلغت (3.29) و**(3.18)** على التوالي، مع مستوى موافقة متوسط، مما يشير إلى تفاوت في إدراك بعض الأبعاد غير المباشرة للتكامل، مثل دوره في تحسين القرارات الإدارية والمالية أو تعزيز الشفافية أمام العملاء والمستثمرين، ما قد يعكس الحاجة إلى مزيد من التوعية أو التدريب في هذه الجوانب.

بوجه عام، تعكس النتائج تقديراً واضحاً لدور التكامل بين التدقيقين في تحسين الأداء المصرفي، مع توصية بتطوير آليات التواصل والتنسيق بين المدققين المحاسبيين والشرعيين داخل المصرف لضمان تحقيق الفائدة القصوى من هذا التكامل.

ومن خلال مشكلة البحث وأهداف البحث لمحاور "التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي"، قام الباحث باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، لاختبار فروض البحث، كما يلي:

الفرض الرئيس الأول H1:

"يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي".

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- **معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)**، ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0.05) ليدل على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، دل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً.
- **استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)**، لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ثم حساب معنوية الاختبار (ف) على أساس مستوى معنوية أقل من (0.05) ليدل على وجود تأثير، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05) دل ذلك على عدم وجود تأثير.

أولاً: معامل الارتباط الخاص بتأثير التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول 9: تأثير التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدلالة)
الأداء المصرفي	التدقيق المحاسبي	0.707	**0.01	قوية	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

يشير جدول رقم (9) إلى نتائج اختبار العلاقة بين التدقيق المحاسبي كمتغير مستقل وتحسين الأداء المصرفي كمتغير تابع في المصرف الإسلامي الليبي، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient) ، وقد بلغ معامل الارتباط (r) بين المتغيرين قيمة قدرها 0.707، وهي قيمة موجبة عالية تدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين التدقيق المحاسبي والأداء المصرفي. هذه النتيجة تعني أنه كلما زاد مستوى فاعلية التدقيق المحاسبي داخل المصرف، كلما تحسن الأداء المصرفي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية، جودة التقارير المالية، أو كفاءة الرقابة الداخلية.
أما من حيث الدلالة الإحصائية، فقد بلغ مستوى المعنوية (Sig = 0.01)، وهو أقل من القيمة المرجعية (0.01)، مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عالية، ويمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة بثقة كبيرة. وبذلك، فإن نتائج هذا التحليل تؤكد أهمية وفعالية التدقيق المحاسبي كأداة داعمة لتحسين الأداء في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وتنسجم مع العديد من الدراسات السابقة التي أظهرت أن جودة ونطاق التدقيق المحاسبي تؤثر بشكل مباشر على استقرار وربحية المصارف، خاصة في البيئة الإسلامية التي تتطلب مستوى عالٍ من الالتزام والشفافية.

ثانيًا: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

جدول 10: نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعيارى β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
الأداء المصرفي	التدقيق المحاسبي	0.510	16.21	**0.01	قوية	203.3	**0.01	قوية	%38

** دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01).

يعرض جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لقياس أثر التدقيق المحاسبي بوصفه المتغير المستقل على تحسين الأداء المصرفي بوصفه المتغير التابع في المصرف الإسلامي الليبي، وتشير نتائج معامل الانحدار المعياري (β = 0.510)إلى وجود علاقة موجبة قوية بين المتغيرين، أي أن زيادة فاعلية التدقيق المحاسبي ترتبط بارتفاع مستوى الأداء المصرفي. كما أن قيمة t-test بلغت (16.21) وكانت دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعني أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية قوية، ويمكن الاعتماد عليه في التفسير والتحليل. وتشير هذه النتيجة إلى أن التدقيق المحاسبي يلعب دوراً مهماً في دعم الأداء المؤسسي من خلال تحسين الرقابة على العمليات المالية، والتأكد من دقة السجلات والالتزام بالمعايير.

أما من حيث ملاءمة النموذج الإحصائي ككل، فقد بلغت قيمة F-test (203.3) وهي كذلك دالة عند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على أن نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة مناسب لتفسير العلاقة بين المتغيرين، وأن التباين في الأداء المصرفي يمكن تفسيره بشكل كبير من خلال التغيرات في مستوى التدقيق المحاسبي، ويعزز ذلك معامل التحديد R^2 الذي بلغ 38%، ما يعني أن 38% من التغير في الأداء المصرفي يمكن تفسيره بواسطة التدقيق المحاسبي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تُدرج في النموذج الحالي، وبذلك تُبرز هذه النتائج أهمية تبني نظم تدقيق محاسبي قوية لتحسين الأداء والارتقاء بمستوى الكفاءة والشفافية في المصارف الإسلامية.

الفرض الرئيس الثاني H2:

"يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي".

أولاً: معامل الارتباط بين التدقيق الشرعي وتحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول 11: تأثير التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدلالة)
الأداء المصرفي	التدقيق الشرعي	0.601	**0.01	قوية	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

يشير جدول رقم (11) إلى نتائج تحليل العلاقة بين التدقيق الشرعي كمتغير مستقل، وتحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي كمتغير تابع، باستخدام معامل ارتباط بيرسون. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (r = 0.601)، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أنه كلما زادت فاعلية التدقيق الشرعي وفعاليته في المصرف، تحسَّن الأداء المصرفي بشكل ملحوظ. ويعني هذا أن وجود هيئة شرعية فعالة وتطبيقًا

دقيقًا للتدقيق الشرعي يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة العمليات المصرفية، ويعزز من الالتزام بالمعايير الشرعية، مما ينعكس إيجابًا على الأداء العام للمصرف.

أما من حيث الدلالة الإحصائية، فقد بلغ مستوى المعنوية (Sig = 0.01)، وهو أقل من القيمة المعيارية (0.01)، ما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عالية، وبناءً على ذلك، يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة بين التدقيق الشرعي والأداء المصرفي، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات أهمية إحصائية. وهذا يعزز من أهمية دمج الرقابة الشرعية بشكل فعّال في نظام التدقيق الداخلي بالمصارف الإسلامية، باعتبارها أداة رئيسية لضمان الامتثال وتعزيز الأداء المؤسسي.

ثانيًا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

جدول 12: نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية بتأثير التدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعيارى β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
الأداء المصرفي	التدقيق الشرعي	0.566	11.59	**0.01	قوية	180.24	**0.01	قوية	%41

** دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01).

يوضح جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أُجري لقياس أثر التدقيق الشرعي كمتغير مستقل على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي كمتغير تابع، وذلك باستخدام بيانات العينة، وأظهرت النتائج أن معامل الانحدار المعياري بلغ (0.566)، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين التدقيق الشرعي وتحسين الأداء المصرفي، أي أن كل زيادة معيارية في التدقيق الشرعي تقابلها زيادة قدرها 0.566 في مستوى الأداء المصرفي. وبالنظر إلى قيمة اختبار(t) ، فقد بلغت (11.59) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يؤكد أن التدقيق الشرعي يؤثر تأثيرًا معنويًا قويًا ومباشرًا في الأداء المصرفي للمصرف.

أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، فقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد (R^2) بلغ (41%)، وهو ما يعني أن التدقيق الشرعي يفسر ما نسبته 41% من التغير في الأداء المصرفي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج، كما أن قيمة اختبار (F) بلغت (180.24) وكانت كذلك ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يعزز من موثوقية النموذج ككل ويدل على أن المعادلة المستخدمة مناسبة لتفسير العلاقة بين المتغيرين. ويمكن استنتاج أن وجود نظام تدقيق شرعي فعّال ومنظم يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية.

الفرض الرئيس الثالث H3:

"يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي".

أولاً: معامل الارتباط لقياس تأثير تكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول 13: أثر تكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدلالة)
الأداء المصرفي	التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي	**0.721**	**0.01**	**قوية**	**دالة**

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

يوضح جدول رقم (13) نتائج تحليل معامل الارتباط باستخدام بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين تكامل التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي كمتغير مستقل، وتحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي كمتغير تابع. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.721)، وهي قيمة موجبة وتشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين، ويعني ذلك أنه كلما زاد مستوى التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي، زادت كفاءة الأداء المصرفي وتحسنت نتائجه في المصرف الإسلامي الليبي، ويعكس هذا الترابط أهمية التكامل بين النوعين من التدقيق في تعزيز جودة العمليات المصرفية، وضمان التوافق مع كل من المعايير المالية والشرعية.

أما من حيث الدلالة الإحصائية، فقد بلغ مستوى المعنوية (Sig = 0.01)، مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية أقل من 0.01، وبالتالي فإن هذه النتائج ليست عشوائية بل يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة عالية من الثقة. وتشير هذه النتيجة إلى أن التكامل بين أنظمة التدقيق المختلفة لا يسهم فقط في الالتزام باللوائح والمعايير، بل يعد أحد المحركات الجوهرية لتحسين الأداء العام للمصارف الإسلامية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة والاستدامة.

ثانيًا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير تكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

جدول 14: نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير تكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعيارى β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
الأداء المصرفي	التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي	0.554	10.21	**0.01	قوية	70.62	**0.01	قوية	%47

** دالة عند مستوي معنوية أقل من (0.01).

يوضح جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لقياس معنوية تأثير تكامل التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي. أظهرت النتائج أن معامل الانحدار المعياري بلغ (0.554)، مما يشير إلى وجود علاقة موجبة متوسطة إلى قوية بين المتغيرين، أي أن تحسن التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي يسهم بشكل إيجابي وملحوظ في رفع مستوى الأداء المصرفي. وقد بلغت قيمة t = 10.21 وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، ما يعكس قوة التأثير وموثوقيته إحصائيًا. وهذا يعني أن التكامل بين نوعي التدقيق يمثل عاملاً حيويًا ومؤثرًا في تحسين مخرجات العمل المصرفي.

أما على مستوى التحليل الكلي للنموذج، فقد بلغت قيمة F = 70.62، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، مما يدل على أن النموذج ككل مناسب ويمكن الاعتماد عليه في تفسير التغير في الأداء المصرفي نتيجة تغيرات في مستوى التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي. كما يُظهر معامل التحديد (R^2 = 47%) أن ما نسبته 47% من التغيرات في الأداء المصرفي يمكن تفسيرها من خلال التغير في التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا في الدراسات الاجتماعية والمصرفية، ما يعزز من قوة النموذج ويدعم أهمية إدماج الجانبين الرقابيين بشكل متكامل ضمن أنظمة المصارف الإسلامية.

- **نتائج اختبار الفروض:**

يمكن تحديد نتائج اختبار الفروض من خلال نتائج تحليل الدراسة التي تم جمعها احصائياً في الجدول التالي:

جدول 15: ملخص نتائج اختبار الفروض.

م	الفروض	نتائج اختبار الفروض
H_1	يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.	**قبول الفرض**
H_2	يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.	**قبول الفرض**
H_3	يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتكامل كلٍ من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي على تحسين الأداء المصرفي في المصرف الإسلامي الليبي.	**قبول الفرض**

الخاتمة:

تمثل عملية التدقيق – سواء المحاسبي أو الشرعي – أحد الركائز الأساسية في ضمان جودة وكفاءة العمل المصرفي، خصوصًا في بيئة المصارف الإسلامية التي تستند إلى مبادئ الشريعة وتلتزم بمعايير محاسبية وأخلاقية متميزة. وقد أظهر البحث أن كلاً من التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي يسهمان بشكل فاعل في تعزيز الأداء المصرفي، ليس فقط من خلال كشف الانحرافات وتحسين الامتثال للضوابط، بل أيضًا عبر رفع مستوى الشفافية وجودة المعلومات المالية، وتحقيق الرقابة الفاعلة على مختلف الأنشطة المصرفية.

لقد بيّنت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة معنوية قوية بين تكامل نوعي التدقيق وتحسين الأداء المصرفي، مما يؤكد على أهمية دمج الأدوار الرقابية لكل من المدققين المحاسبيين والمدققين الشرعيين لتحقيق نظام رقابة شامل وفعّال. كما أظهرت النتائج أن التكنولوجيا يمكن أن تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة مخرجات التدقيق، والحد من المخاطر الشرعية، وبالتالي تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين في المصارف الإسلامية.

بناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة تعزيز التكامل المؤسسي بين وحدات التدقيق المختلفة داخل المصارف الإسلامية، وتطوير آليات تواصل وتنسيق مستمرة بينها، مع التركيز على تحديث البنية التكنولوجية الداعمة لأنظمة الرقابة والتدقيق، بما يواكب متطلبات الحوكمة والامتثال للشريعة. كما يُقترح أن يتم تدريب الكوادر التدقيقية وتطوير مهاراتهم الفنية والشرعية لرفع كفاءتهم، مما ينعكس إيجابًا على جودة الأداء المصرفي العام.

وفي الختام، يؤكد هذا البحث على أن تكامل التدقيق المحاسبي والشرعي ليس مجرد متطلب تنظيمي، بل هو ضرورة استراتيجية لتطوير الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف المصارف الإسلامية في النمو المستدام، وحماية حقوق المتعاملين، وترسيخ قيم العدالة المالية، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية متغيرة وتحديات رقابية متزايدة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يُوصي الباحث بما يلي:

- **تعزيز التكامل والتنسيق بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي:** ينبغي على المصرف الإسلامي الليبي تطوير آليات فعالة للتنسيق المستمر بين فرق التدقيق المحاسبي والشرعي، من خلال إنشاء لجان مشتركة دورية واجتماعات منتظمة لمناقشة نتائج التدقيق، وتبادل المعلومات بشكل شفاف لتعزيز كفاءة الرقابة وتقليل المخاطر المحتملة.
- **تطوير البنية التكنولوجية للرقابة والتدقيق:** يوصى بضرورة الاستثمار في أنظمة معلومات متقدمة تسهل عملية الرقابة والتدقيق، بما في ذلك استخدام البرمجيات المحاسبية والشرعية المتكاملة، التي تساعد على مراقبة العمليات المالية والشرعية بشكل آني ودقيق، مما يسهم في تحسين جودة التقارير والشفافية.
- **رفع كفاءة وتأهيل الكوادر التدقيقية:** يجب التركيز على تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين في مجالي التدقيق المحاسبي والشرعي، تشمل تحديث المعارف بأحدث المعايير واللوائح المحاسبية والشرعية، بالإضافة إلى تنمية المهارات التقنية والإدارية لديهم لضمان إجراء عمليات تدقيق دقيقة وفعالة.
- **تعزيز ثقافة الامتثال والحوكمة داخل المصرف:** ينصح بترسيخ ثقافة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المحاسبية على مستوى جميع الإدارات والموظفين، مع تعزيز دور الهيئات الشرعية والمراقبة الداخلية، مما يضمن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين.
- **إجراء دراسات دورية لتقييم أثر التدقيق على الأداء:** يستحسن أن يقوم المصرف بإجراء تقييمات دورية لفاعلية أنظمة التدقيق المحاسبي والشرعي، باستخدام مؤشرات أداء واضحة، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف، وتحسين العمليات باستمرار بما يتوافق مع متطلبات السوق والتشريعات المعمول بها.
- **زيادة التوعية بأهمية التدقيق الشرعي:** على المصرف تنظيم حملات توعية داخلية وخارجية توضح الدور الحيوي للتدقيق الشرعي في حماية أموال العملاء وضمان التزام المنتجات المصرفية بأحكام الشريعة، مما يعزز من صورة المصرف ويزيد من قاعدة عملائه.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الحسيني، محمد، وعلي، خالد، وسالم، ريم. (2020). أثر الرقابة الشرعية على الإفصاح المالي في المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة الأردنية للإدارة المالية، 8(1)، 23-40.
2. الزهراني، أحمد. (2018). أثر التكامل بين الرقابة الشرعية والتدقيق المحاسبي على كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، 12(3)، 45-67.
3. الطيب، سامي. (2019). التدقيق الشرعي ودوره في تعزيز الرقابة والحوكمة في المصارف الإسلامية المصرية. مجلة الدراسات الإسلامية والمالية، 15(2)، 110-129.
4. العلي، فادي. (2020). التدقيق الشرعي كأداة لتعزيز الامتثال الشرعي والمالي في البنوك الإسلامية اللبنانية. مجلة الاقتصاد الإسلامي, 13(1), 87-105.
5. المنصوري، علي، وصالح، ريم، وحمدان، ياسر. (2019). تأثير التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق الداخلي على الحد من المخاطر في المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية, 7(2), 101-120.
6. النجدي، خالد. (2021). دور الرقابة الشرعية في تعزيز الحوكمة والشفافية في المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة. مجلة البحوث المالية والمصرفية الإماراتية, 10(4), 55-74.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ajili, H., & Bouri, A. (2018). Assessing the moderating effect of Shariah Board on the relationship between financial performance and accounting disclosure. Managerial Finance, 44(5), 570-589.

2. Al Samara, M. F., Al Ali, O. A., & Afeef, J. H. A. (2019). The impact of external Shari'ah auditing on the efficiency of Jordanian Islamic banks performance. International Journal of Business and Management, 14(5), 183-191.
3. Alam, M. K., Rahman, M. M., Runy, M. K., Adedeji, B. S., & Hassan, M. F. (2022). The influences of Shariah governance mechanisms on Islamic banks performance and Shariah compliance quality. Asian Journal of Accounting Research, 7(1), 2-16.
4. Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025). The Effect of Improving Risk Management as a Mediator Variable in the Relationship between the Modern Approach to Internal Auditing and Competitive Advantage: A Study in Yemeni Islamic Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 15(2), 163.
5. Djenawa, A. R., Irafahmi, D. T., & Juliardi, D. (2025). The Effect of Management Accounting System and Internal Control on Bank Financial Performance with Banking Regulation as a Moderating Variable: Study on Bank Syariah Indonesia (BSI) East Java. Journal of Finance and Business Digital, 4(1), 49-60.
6. Dusuki, A. W. (2018). Shariah Governance and Its Impact on Performance of Islamic Banks in GCC. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 11(2), 227-245. https://doi.org/10.1108/IMEFM-01-2017-0020.
7. Fuad, Y. (2025). Shariah Governance and Financing Risk in Islamic Banks: A Conceptual Analysis. Islamic Micro Finance Journal, 2(1).
8. Fuadi, F., Suhendar, S., Hanif, H., Malik, A., & Iryana, W. (2025). Evaluation of Financial and Maqasid Syariah Performance of Islamic Banks in Southeast Asia (2019–2023). Khazanah Sosial, 7(1), 86-104.
9. Hasan, Z., Omar, N., & Abdullah, A. (2019). Integration of Shariah and Accounting Audit and Its Impact on Transparency and Governance in Islamic Banks in Pakistan. Journal of Islamic Finance, 8(1), 88-101. https://doi.org/10.12816/0050202.
10. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2019). Financial and Shariah Auditing in Islamic Finance: Complementarities and Challenges. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(1), 102-117. https://doi.org/10.1108/JIABR-12-2017-0181.
11. Karim, M. R., & Shetu, S. A. (2020). Shariah audit in Islamic Financial Institutions (IFIs): a literature review. BUFT Journal of Business & Economics (BJBE), 1, 45-66.
12. Khan, T., & Ahmad, A. (2017). The Role of Shariah Audit in Islamic Banks: Evidence from Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 8(3), 233-252. https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2015-0008.
13. Khelassi, A., Ayad A, L., Halali, A., & Lutfi, B. M. (2024). The effect of external Shariah audit on the performance of Islamic banking: evidence from Bahrain and Oman. Journal of Islamic Marketing.
14. Khreis, I., Suleiman, M., Al-Omari, M. A., & Al-ahmed, S. (2025). The Role of Non-sharia Studies in Enhancing Performance Efficiency Among Members of Sharia Supervisory Boards and Islamic Auditors in Islamic Banks: A Case Study of Islamic Banks. In Intelligence-Driven Circular Economy: Regeneration Towards Sustainability and Social Responsibility—Volume 2 (pp. 547-562). Cham: Springer Nature Switzerland.
15. Minaryanti, A. A., & Mihajat, M. I. S. (2024). A systematic literature review on the role of sharia governance in improving financial performance in sharia banking. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 15(4), 553-568.

16. Mishref, A. A., & Sa'ad, A. A. (2024). Review Of Literature On Shariah Governance And Audit In Islamic Banks. al-Qanatir: International Journal of Islamic Studies, 33(3), 413-422.
17. Mohd Zain, F. A., Wan Abdullah, W. A., Muhamad Nasir, M. N., & Hassan, M. F. (2025). Development of a comprehensive sustainability performance index for takaful operators: integrating Maqasid Al-Shariah and stakeholder perspectives. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.
18. Muneeza, A., & Bakar, N. A. (2020). The Impact of Shariah Audit on Corporate Governance and Financial Performance of Islamic Banks in Malaysia. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 13(2), 299-314. https://doi.org/10.1108/IMEFM-02-2019-0081.
19. Purwanti, L., Triyuwono, I., Maski, G., Pusposari, D., Prakoso, A., & Ibrahim, M. (2025). The impact of ISO 31000 adoption on the performance of banking companies in Indonesia. Cogent Business & Management, 12(1), 2507222.
20. Srairi, S. (2018). Shariah Audit and Bank Performance: Evidence from GCC Countries. Review of Financial Economics, 35, 87-96. https://doi.org/10.1016/j.rfe.2018.01.003.
21. Wijayanti, P., Mohamed, I. S., Daud, D., Apriyanti, H. W., Shodiq, M. J. F., & Khoiriyah, A. (2025). The integration of maqasid sharia principles on digital accounting information system in Indonesian Islamic microfinance. Journal of Islamic Accounting and Finance Research, 7(1), 107-126.